

Distr.: General  
15 November 2018  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والثلاثون

٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٩

التقرير الوطني المقدم عملاً بالفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان ٢١/١٦\*

كمبوديا

\* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-19438(A)



\* 1 8 1 9 4 3 8 \*

## أولاً - مقدمة

١- بلغ عدد سكان مملكة كمبوديا قرابة ٦٧٤ ٧١٧ ١٥<sup>(١)</sup> في عام ٢٠١٧، وتصل مساحتها إلى ١٨١ ٠٣٥ كيلومتراً مربعاً، وتضم بالإضافة إلى العاصمة ٢٤ محافظة و٢٦ مدينة و١٢ مديرية و١٥٩ منطقة و١٤١٠ كوميونات و٢٣٦ فرعاً إدارياً و٣٨٣ و١٤ قرية<sup>(٢)</sup>.

٢- ومملكة كمبوديا من أقل البلدان نمواً، وبلغ نموها الاقتصادي على مدى عقدين من الزمن ٧ في المائة في المتوسط، وواصل ارتفاعه بحوالي ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٧ ويتوقع أن يستمر كذلك في السنوات المقبلة. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٢٠,٠٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٦، وكان متوسط نصيب الفرد منه ١٤٣٥ دولاراً<sup>(٣)</sup>. وبفضل هذه العوامل، انتقلت كمبوديا من فئة البلدان المنخفضة الدخل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وانخفض معدل الفقر من ٥٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٥<sup>(٤)</sup>.

٣- وقد قبلت مملكة كمبوديا مختلف مبادئ حقوق الإنسان الدولية كأساس لعيش مواطنيها في سلام، حيث تنص المادة ٣١ من الدستور على أن "مملكة كمبوديا تعترف بحقوق الإنسان وتحترمها - على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل. والمواطنون الكمبوديون متساوون أمام القانون ويتمتعون بنفس الحقوق والحريات وملزمون بنفس الواجبات بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد أو الدين أو الميل السياسي أو مكان الولادة أو الوضع الاجتماعي أو الثروة أو أي وضع آخر. وإن ممارسة الحقوق والحريات الشخصية من قبل أي فرد لا يجب أن تؤثر سلباً على حقوق الآخرين وحرياتهم. ويجب أن تتم ممارسة هذه الحقوق والحريات وفقاً للقانون".

٤- ووفقاً للأحكام الواردة في الفقرة ٣ المذكورة أعلاه، تُلزم مملكة كمبوديا بتقديم تقرير إلى الأمم المتحدة بشأن أعمال حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل، حيث جرى استعراض هذا التقرير في الجولة الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وفي الجولة الثانية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وخلال الجولة الثانية، تلقت كمبوديا ٢٠٥ توصيات من ٧٦ بلداً، وقبلت الحكومة الملكية لكمبوديا بشكل رسمي ١٦٢ توصية وأخذت علماً بـ ٤٣ توصية أخرى.

٥- ويسر الحكومة الملكية لكمبوديا أن تبلغ الأمم المتحدة بتنفيذ ١٦٢ توصية في تقريرها الوطني المقدم في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وقد تم إعداد هذا التقرير الوطني بإجراء ثلاث جولات من المشاورات مع الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالاستعراض الدوري الشامل وجولتين مع أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني. ويرد مضمون الرد على التوصيات في القسم ٢ من هذا التقرير.

## ثانياً - الرد على التوصيات

### ألف - التصديق على العهدين الدوليين والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان (التوصيات رقم ٦ إلى ١٢)

- ٦- وقّعت مملكة كمبوديا بصفة عضو على تسع معاهدات أساسية في مجال حقوق الإنسان، وانضمت إلى ثمانٍ منها وصدقت عليها، وهي كالاتي:
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣)؛
  - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢)؛
  - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢)؛
  - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)؛
  - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)؛
  - اتفاقية حقوق الطفل (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)؛
  - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛
  - الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣).

٧- وتواصل الحكومة الملكية لكمبوديا دراسة العوامل القانونية والعوامل الاقتصادية الوطنية والعوامل ذات الصلة لتحديد الوقت المناسب والظروف الملائمة لتصديق مملكة كمبوديا على المعاهدات الدولية الأخرى أو الانضمام إليها، مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية اليونسكو بشأن منع التمييز في مجال التعليم، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

### باء - إنشاء آلية وطنية (التوصية رقم ١٣)

٨- لقد أنشأت الحكومة الملكية لكمبوديا آلية وطنية لمناهضة التعذيب تسمى "اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" بموجب المرسوم الملكي رقم NS/RKT 0817/619 المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، وتضم بالإضافة إلى الأمانة تسعة أعضاء من وزارات ومؤسسات مختلفة. وتضطلع اللجنة بمهامها بشكل مستقل

وفقاً للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وتتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمناهضة التعذيب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ووفقاً للمرسوم الملكي المذكور أعلاه، تم تكليف اللجنة، بموجب المرسوم الفرعي رقم 28 ArNKr.BK المؤرخ 27 شباط/فبراير 2018 والرسالة رقم 1203SCN المؤرخة 12 تموز/يوليه 2018، بنشر الأنظمة الوطنية والدولية المتعلقة بالتعذيب والتحقيق في السجون والاحتجاز المؤقت في المدن والمحافظات دون سابق إخطار.

## جيم - قطاع القضاء (التوصيات رقم 14 إلى 24 و 80 إلى 96 و 99)

٩- التوصية رقم 14: صدر القانون الجنائي لمملكة كمبوديا بموجب المرسوم الملكي رقم NS/RKM/1109/022 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. ومن أجل ضمان تنفيذ هذا القانون، نظمت وزارة العدل سلسلة من الدورات التدريبية لموظفي إنفاذ القانون، بمن فيهم القضاة وأعضاء النيابة العامة وأفراد الشرطة والشرطة العسكرية، حتى يلموا جيداً بأحكام كل مادة من مواد. وفي الوقت نفسه، فقد قامت وزارة العدل بنشر أحكام هذا القانون بين الجمهور على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقات عمل وإنتاج إعلانات فيديو لبثها على القنوات التلفزيونية، وما إلى ذلك.

١٠- التوصيات رقم 15 و 18 إلى 22 (حرية التعبير في القانون الجنائي): لا يتضمن القانون الجنائي لمملكة كمبوديا أي أحكام تعوق حرية التعبير. وتتسق المادة 305 من القانون الجنائي مع أحكام المادة 41 من دستور مملكة كمبوديا، التي تؤكد أنه "لا يمكن لأحد ممارسة هذا الحق (حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية النشر وحرية التجمع) لانتهاك كرامة الآخرين".

١١- وتشير المادة 305 من القانون الجنائي إلى التشهير العام، إذ تنص على أن "أي ادعاء مبالغ فيه أو إهمال جسيم لأي عمل بمس شرف أو سمعة فرد أو مؤسسة هو تشهير". ولا يشكل هذا الحكم عائقاً أمام حرية التعبير، بل يحمي كرامة الإنسان تمشياً مع مبادئ حقوق الإنسان.

١٢- التوصيتان رقم 24 و 88: تم سن ثلاثة قوانين أساسية تتعلق بالسلطة القضائية في 16 تموز/يوليه 2014، وهي القانون المتعلق بتنظيم المحاكم والقانون المتعلق بمركز القضاة وأعضاء النيابة العامة والقانون المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للقضاء وسير عمله. وقد أدى تنفيذ هذه القوانين الثلاثة إلى الدفع باتجاه تدعيم استقلال القضاء عن طريق تنظيم الجهاز القضائي من خلال إنشاء وحدات لإدارة المحاكم على جميع المستويات، وتعزيز انضباط القضاة وأعضاء النيابة العامة وتقيدهم بالأخلاقيات من أجل ضمان إقامة العدل، وتعزيز ولاية المجلس الأعلى للقضاء لرصد السلوك المهني للقضاة وأعضاء النيابة العامة.

١٣- التوصيات رقم 80 إلى 87 و 89 و 90 (إجراء إصلاحات لضمان استقلال القضاء): يندرج إصدار القوانين الثلاثة المذكورة في الفقرة 12 أعلاه ضمن الجهود التي تبذلها الحكومة الملكية لكمبوديا لتنفيذ برامج الإصلاح القضائي والقانوني. وتشكل هذه القوانين الثلاثة أساساً لتدعيم استقلال السلطة القضائية، عن طريق ما يلي:

- لقد أوجد القانون المتعلق بتنظيم المحاكم القوة المؤسسية التي تمكن المحكمة من الاشتغال بسلاسة واستقلالية وتقديم خدمات العدالة إلى الجمهور؛

- ويعزز القانون المتعلق بمركز القضاء وأعضاء النيابة العامة وضع القضاة وأعضاء النيابة العامة لممارسة الرقابة القضائية ويكفل بت القضاة في القضايا بمسؤولية عالية؛
  - وأنشأ القانون المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للقضاء وسير عمله مؤسسة عليا للسلطة القضائية برئاسة جلالة الملك لضمان استقلال القضاء، من خلال تولى هذا المجلس مسؤولية تعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة ومراقبتهم ومعاقبتهم في حالة ارتكاب مخالفات تخل بأخلاقيات المهنة.
- ١٤ - **التوصية رقم ٩١ (تعزيز سيادة القانون):** ما برحت الحكومة الملكية لكمبوديا تعمل جاهدة لزيادة تدعيم وتعزيز سيادة القانون في البلد على النحو التالي:
- (أ) الدستور هو القانون الأسمى الذي يحدد المبادئ الأساسية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان ووضع التشريعات وتنظيم مؤسسات الدولة وتقسيم سلطة الدولة؛
- (ب) آلية تسوية المنازعات التي وضعتها مملكة كمبوديا، والتي تشمل آلية التسوية الإدارية وآلية التسوية التشريعية وآلية التسوية القضائية وآلية التسوية خارج نطاق القضاء؛
- (ج) استقلال القضاء مكفول بموجب الدستور على النحو التالي:
- المادة ١٢٨: السلطة القضائية سلطة مستقلة؛
  - المادة ١٢٩: لا يمكن أن يمارس الوظيفة القضائية إلا القضاة؛
  - المادة ١٣٠: لا يمكن لأي جهاز من أجهزة السلطة التشريعية أو التنفيذية أن يمارس السلطة القضائية؛
  - المادة ١٣١: يحق للنيابة العامة وحدها دون غيرها إقامة الدعوى العامة؛
- (د) إعمال القانون مبدأ مكرس في الدستور، حيث تنص المادة ٣١ على أن "المواطنین سواسية أمام القانون". ولدى مملكة كمبوديا حتى الآن ٥٠٣ قوانين سارية.
- ١٥ - **التوصية رقم ٩٢:** أنشأ النظام القضائي لمملكة كمبوديا هيئة قضائية مكلفة بالتحقيق في جميع مستويات التقاضي، وهي جزء من النظام القضائي ولديها سلطة التحقيق في جميع القضايا، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان. وتضم هيئة التحقيق قضاة يتولون عملية التحقيق في إطار استقلال القضاء. وتنص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "قاضی التحقيق هو المسؤول عن جميع التحقيقات التي يعتبرها مفيدة لإثبات الحقيقة وفقاً للقانون. ومن واجب قاضي التحقيق في أدلة الإثبات وأدلة النفي معاً".
- ١٦ - **التوصية رقم ٩٣ (نظام قضاء الأحداث):** بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي اللذين يحددان بعض المبادئ الأساسية المتعلقة بقضاء الأحداث، فقد جرى إصدار القانون المتعلق بقضاء الأحداث بموجب المرسوم الملكي رقم NS/RKM/0716/009 المؤرخ في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٦. ويحدد هذا القانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالأحداث الجانحين عن طريق تدابير تحويلهم إلى خارج الإجراءات القضائية على أساس إعادة التأهيل، وذلك بإنشاء مراكز لإعادة التأهيل لفصل الأحداث عن البالغين.

١٧- التوصية رقم ٩٤ (تمكين النساء من الوصول إلى القضاء): ما فتئت الحكومة الملكية لكمبوديا تولي اهتماماً كبيراً لتمكين المرأة من الوصول إلى خدمات العدالة من خلال اتخاذ تدابير مختلفة، مثل تحويل وزارة شؤون المرأة صلاحية إنشاء إدارة الحماية القانونية للمرأة؛ وإشراك ٩٤ موظفاً من وزارة شؤون المرأة مع ضباط الشرطة القضائية لحل قضايا العنف ضد المرأة؛ وتخصيص ميزانية منفصلة لتغطية نفقات الخدمات القانونية المقدمة للمرأة قدرها ٢٠٠ مليون ريبيل في السنة، وتمت زيادتها في عام ٢٠١٨ إلى ٥٠٠ مليون ريبيل.

١٨- التوصية رقم ٩٥ (إمكانية وصول الفقراء إلى نظام العدالة): من أجل إتاحة الإمكانية أمام الفقراء للحصول على خدمات العدالة، في إطار برنامج الحد من الفقر الذي تنفذه الحكومة الملكية لكمبوديا، فقد اتخذت وزارة العدل الإجراءات التالية:

(أ) إنشاء وتعزيز مراكز العدالة في المقاطعات والمديريات والمدن، والتي يبلغ عددها حالياً ٦٦ مركزاً تتيح للفقراء إمكانية الوصول إلى الخدمات القضائية من أجل تيسير تسوية النزاعات وتقديم لهم خدمات استشارية قانونية مجانية؛

(ب) توفير محامين للدفاع عن الفقراء بالمجان بالتعاون مع نقابة المحامين، من خلال إنشاء مكاتب للمحامين على صعيد جميع المحاكم، إذ تخصص الحكومة الملكية لكمبوديا ٩٠٠ مليون ريبيل سنوياً لدعم الدفاع مجاناً عن الفقراء. وفي الوقت نفسه، قدمت الحكومة الملكية لكمبوديا مبلغ ٧٠.٠٠٠ دولار لبناء قاعات المحامين في المحاكم بالتعاون مع نقابة المحامين في مملكة كمبوديا من أجل تقديم المشورة إلى المتهمين أو الأشخاص المدانين في السجون في جميع أنحاء البلد، وهو المشروع الذي بلغت كلفته الإجمالية ١٤٠.٠٠٠ دولار. وفي الوقت الراهن، فقد بدأ هذا المشروع في سبع محافظات، وهي تاكيو، وكامبوت، وسفاي رينغ، وباتامبونغ، وبانتياي ميانتششي، وكامبونغ سبيو، وكامبونغ شنانغ؛

(ج) تنفيذ أحكام القانون المتعلق بتنظيم وسير عمل المحاكم والنيابة العامة بإنشاء محاكم استئناف إقليمية لتقريبها من المواطنين، ولا سيما لتيسير وصول الفقراء إلى الخدمات القضائية لمحكمة الاستئناف، حيث خصصت الحكومة مؤخراً ميزانية لبناء محكمة استئناف في محافظة تبونغ خموم وأخرى في محافظة باتامبونغ.

١٩- التوصية رقم ٩٦ (تعزيز سلطات إنفاذ القوانين): ما فتئت الحكومة الملكية لكمبوديا تولي اهتماماً كبيراً لمسألة تعزيز سلطات إنفاذ القوانين، سواء من حيث القدرات أو الأخلاقيات المهنية، وذلك من خلال ما يلي:

- الأكاديمية الملكية للمهن القضائية التي تقوم بتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة سنوياً وتنظم دورات تدريبية إضافية حول المهارات الفنية والأخلاقيات المهنية والقوانين الدولية لحقوق الإنسان؛

- الأكاديمية الوطنية للشرطة التي تقوم بتدريب الشرطة الوطنية، ولا سيما الشرطة القضائية التي تتولى إنفاذ القانون، في مجال المهارات والعمليات الفنية والأخلاقيات من أجل إجراء التحريات بشأن الجرائم والقبض على الجناة.

## دال - الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية (التوصيات رقم ٩٧-٩٩):

٢٠- لقد بذلت الحكومة الملكية لكمبوديا جهوداً كبيرة لضمان التنفيذ السلس والإكمال الناجح لعملية الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية، ولا سيما السعي للحصول على الدعم المالي لهذه العملية على النحو التالي:

- تواصلت الحكومة التعاون مع المجتمع الدولي للحصول على المساعدات، حيث تلقت في عام ٢٠١٧ مبلغاً إجمالياً قدره ١٠ ملايين يورو من الاتحاد الأوروبي لدعم إجراءات الدوائر الاستثنائية في الفترة ما بين ٢٠١٧ و ٢٠١٩، منها ١ مليون يورو للبرامج التثقيفية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية حول الإبادة الجماعية. وفي عام ٢٠١٨، قدمت حكومتا ألمانيا والهند مبلغاً قدره ٨٠ ٠٠٠ دولار و ٥٠ ٠٠٠ دولار، على التوالي، بالإضافة إلى الميزانية الوطنية المخصصة للدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية؛
- وفي الوقت نفسه، قدمت الحكومة الملكية لكمبوديا مساهمة مالية ومادية لدعم عمل الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية بلغت ٤٦ مليون دولار، لتأتي بذلك في المرتبة الثانية بعد مساهمة اليابان. وفي كل عام، تتحمل الحكومة الملكية لكمبوديا كافة تكاليف التشغيل العامة لهذه الدوائر الاستثنائية وتدفع مرتبات جميع موظفين لمدة ٦ أشهر على الأقل.

٢١- وقد دعمت الحكومة أنشطة الدوائر الاستثنائية اعتباراً منها أن هذه الأنشطة تشكل معياراً دولياً في اتجاه الإصلاح القضائي في كمبوديا. وانطلاقاً من ذلك، فقد استفاد برنامج إصلاح القضاء من الممارسات الجيدة لهذه الدوائر وجرى إعداد وثيقة حول المواصفات الواجب توفرها في المحاكم. وقامت وزارة العدل بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا بتنظيم مشاورات بشأن قبول السمات المميزة للدوائر الاستثنائية. ومن الواضح أنه منذ عام ٢٠١٤، فرضت وزارة العدل على المحاكم استخدام صيغة الأمر بالحبس الاحتياطي، مستلهمة ذلك من نموذج الدوائر الاستثنائية. وفي الوقت نفسه، فإن بعض الإنجازات التي حققتها الدوائر الاستثنائية والتي لا تتعلق بالإجراءات القضائية تحظى بتقدير رفيع وتُتخذ نموذجاً يحتذى، وهي كالتالي: (١) يعتبر موروث الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية أهم عنصر ينبغي صيانته وحفظه للأجيال القادمة، لأغراض منها إحياء الذكرى، وعدم تكرار الإبادة الجماعية، والتثقيف، فضلاً عن بناء القدرات وتعزيز مؤسسات القطاع القضائي؛ (٢) كما أصبحت الدوائر الاستثنائية نموذجاً احتذته بعض البلدان لإنشاء محكمة مماثلة لملاحقة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية، ومن هذه البلدان من لا تزال في مرحلة دراسة المسألة بينما أخرى قد طورت تدريجياً محاكمها (مثل بنغلاديش، وسري لانكا، وكينيا، والسينغال، وجمهورية أفريقيا الوسطى)؛ (٣) وتم إحداث مفهوم إدارة المحكمة المستنبط من نموذج الدوائر الاستثنائية وإدراجه في القوانين الثلاثة للنظام القضائي وتطبيقه في النظام القضائي الوطني. واليوم، فإن المحاكم الوطنية على جميع المستويات لديها وحدة دائمة تسمى "إدارة المحكمة" لضمان تقديم خدمات قضائية فعالة للجميع.

## هاء- وضع قانون الحصول على المعلومات (التوصية رقم ١٧)

٢٢- لقد أعطت الحكومة الملكية لكمبوديا موافقتها الرسمية على وضع قانون الحصول على المعلومات، الذي تقوده وزارة الإعلام بالتعاون مع سفارة السويد ومكتب اليونسكو في كمبوديا من خلال فريق عامل تقني مشترك يضم المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في كمبوديا ومنظمات المجتمع المدني لوضع مشروع قانون الحصول على المعلومات. وقد تم حالياً الانتهاء من إعداد مشروع القانون على مستوى الفريق العامل التقني، وشُرع في دراسة مشروعته وامتناله للمعايير الدولية ومواءمته للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمملكة كمبوديا.

## واو- إصلاح النظام الانتخابي (التوصيات رقم ٢٣ و ١١٧ إلى ١٢٣)

٢٣- لقد أظهرت الانتخابات الوطنية التي أجريت في عام ٢٠١٣ أن النظام الانتخابي في حاجة إلى إصلاح كبير من أجل تحقيق الديمقراطية حتى تكون الانتخابات المقبلة كاملة ونزيهة وأفضل - بدءاً من تعديل الدستور والقوانين المتعلقة بالانتخابات.

- فالقانون المتعلق بتنظيم اللجنة الوطنية للانتخابات وسير عملها يتطلب إدخال إصلاحات على مستوى هذه اللجنة، من قبيل منح العضوية فيها لمختلف الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية؛ وتحديد أدوار اللجنة في ممارسة اختصاصها بشكل محايد؛ وتكريس مبدأ احترام القانون دون أي ضغط أو تهديد أو تخويف أو أمر مباشر أو غير مباشر من أي فرد أو مؤسسة؛
- كما أبانت تلك التجربة عن ضرورة تعديل قانون الانتخابات الوطنية لاختيار البرلمانيين، حيث يتعين إصلاح نظام تسجيل الناخبين باستخدام النظام الحاسوبي لتسجيل بيانات الناخبين حتى تكون كاملة ودقيقة ومحدثة. وفي الوقت نفسه، يتطلب القانون أيضاً إنشاء لجنة تنسيق لتيسير البرامج التدريبية للناخبين ونشر سياسات الأحزاب السياسية المسجلة عن طريق برامج منصفة في وسائل الإعلام الحكومية.

## زاي- تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات رقم ٢٥ و ١٦٩ إلى ١٧١)

٢٤- صدر القانون المتعلق بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المرسوم الملكي رقم NS/RKM/0709/010 مؤرخ في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويهدف هذا القانون إلى ما يلي: (١) حماية حقوق وحرية الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (٢) وحماية مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (٣) ومنع التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والحد منه والقضاء عليه؛ (٤) وإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بديناً وعقلياً ومهنياً لضمان مشاركتهم الكاملة والمتساوية في الأنشطة الاجتماعية.

٢٥- وقد وضعت الحكومة الملكية لكمبوديا الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالإعاقة (٢٠١٤-٢٠١٨) والتي ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية: (١) تحسين الأحوال المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وصون كرامتهم منذ الولادة وتوفير سبل العيش المستقل والرعاية الكاملة لهم؛ (٢) وتعزيز المساواة أمام القانون والحصول على الخدمات القانونية - دون التعرض للتعذيب



وإساءة المعاملة والاستغلال والعنف والقرارات الطارئة - فضلاً عن تعزيز مساواة النساء والأطفال وجميع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد تم توظيف ٥٧٦ ٢ شخصاً من ذوي الإعاقة في الوزارات والمؤسسات العامة، أي بنسبة تقارب ٢ في المائة، وتوظيف ١٢٤ ٢ شخصاً من ذوي الإعاقة في القطاع الخاص، بنسبة تصل إلى ٥,٥٣ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، يستفيد ١٣٣ ٣ شخصاً من ذوي الإعاقة من دعم الدولة بوصفهم فقراء. وقد تلقى ٢٠٥ أشخاص من ذوي الإعاقة تداريب مهنية من منظمات غير حكومية.

٢٦- وإلى جانب العناية السالفة الذكر، فقد دعمت الحكومة الملكية لكمبوديا مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث ينظم مجلس شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة كل سنة أنشطة مثل: (١) سباقات الماراثون للأشخاص ذوي الإعاقة؛ (٢) وأيام التوحد ومتلازمة داون لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (٣) والأيام الوطنية والدولية للضم والبكم؛ (٤) والأيام الوطنية والدولية للأشخاص ذوي الإعاقة في ٣ كانون الأول/ديسمبر من كل سنة بمشاركة ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقة. وبدعم من جمهورية كوريا، توفد مملكة كمبوديا أشخاصاً من ذوي الإعاقة العقلية للمشاركة في الألعاب الأولمبية الخاصة التي تنظم سنوياً في كوريا، وأوفدت الشباب ذوي الإعاقة الذين فازوا في التحدي العالمي لتكنولوجيا المعلومات للدراسة لمدة أسبوع، وتدعم سنوياً مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المسابقات التي تنظم في البلدان الآسيوية، مثل كوريا والصين واندونيسيا وفييت نام. وفي عام ٢٠١٦، قدم صندوق الأشخاص ذوي الإعاقة خدمات إعادة التأهيل الجسدي لما مجموعه ٢٤٩ ٣٠ شخصاً، وتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية لإعادة تأهيل ٢٥٤ ٢٧ شخصاً مهنياً وطيباً؛ واستفاد ١١٢ ٢ شخصاً في المجتمعات المحلية من الخدمات العلاجية التي يقدمها الصندوق.

## حاء- حماية الطفل (التوصيات ٢٦ و ٦٧ إلى ٧٢)

٢٧- لدى مملكة كمبوديا قوانين تكفل حماية الأطفال من المعاملة المهينة والعمل القسري والاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي، وذلك على النحو التالي:

- يجرم القانون الجنائي بعض المعاملات المهينة للأطفال، مثل التحلي عن القاصرين (المادة ٣٢١)، والتحريض على التحلي عن القاصرين (المادة ٣٣٠)، وحرمان القاصر دون سن الخامسة عشرة من الغذاء أو الرعاية (المادة ٣٣٧)، وإخضاع القاصر إلى ظروف عمل تضر بصحته (المادة ٣٣٩)، والتحرش الجنسي بقاصر دون سن الخامسة عشرة (المادة ٣٤١)، وتحريض القاصر على استهلاك مواد مخدرة (المادة ٣٤٣)، وتحريض القاصر على التسول (المادة ٣٤٤)، وتحريض القاصر على ارتكاب جنائية أو جنحة (المادة ٣٤٥)، والاعتداء الجنسي على القاصر من لدن أحد الأصول (المادة ٣٥١)؛
- وينص القانون المتعلق بقمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي على حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي، إذ يجرم بيع الأطفال في البغاء (المادة ٢٨)، وشراء بغاء الأطفال (المادة ٣٤)، والتماس بغاء الأطفال (المادة ٣٥)، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (المادة ٤١)، ومجموعة قاصر دون سن الخامسة عشرة (المادة ٤٢)، وارتكاب أفعال غير لائقة ضد قاصر دون سن الخامسة عشرة (المادة ٤٣)؛

- ويحظر قانون العمل استخدام الأطفال في الأعمال الشاقة؛
- وينص القانون المتعلق بقضاء الأحداث على إجراءات لحماية الأطفال المخالفين للقانون امتثالاً لاتفاقية حقوق الطفل.

٢٨- وقد أعدت الحكومة الملكية لكمبوديا حملة لمكافحة عمل الأطفال، وأطلقت خطة عمل وطنية بشأن الحد من عمل الأطفال والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال (٢٠١٦-٢٠٢٥). ومن خلال خطة العمل هذه، تم إصلاح آليات التفتيش وإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال من أجل رصد وتفتيش عمل النساء والأطفال في المصانع. ونتيجة لذلك، انخفض عدد حالات عمل الأطفال بشكل مطرد، حيث تراجع من ٣٤ حالة في عام ٢٠١٤ إلى ١٣ حالة في ٢٠١٥ و ١٦ حالة في ٢٠١٦ ثم إلى حالتين فقط في ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، جرى خلال السنوات القليلة الماضية توفير الوقاية في الوقت المناسب لما مجموعه ٥٠٠ ٢٨ طفلاً وتمت إعادة دمجهم في المجتمع عن طريق التدريب على المهارات وإيجاد فرص العمل.

#### طاء- تسجيل المواليد (التوصية رقم ٥٩)

٢٩- يخضع تسجيل المواليد والحصول على الجنسية الخميرية في مملكة كمبوديا لقواعد قانونية تحدد إجراءات واضحة يتم تنفيذها دون أي تمييز. وعلى وجه الخصوص، فإن الحصول على الجنسية الخميرية مقيد بالشروط المنصوص عليها في القوانين.

#### ياء- أطفال الشوارع ومراكز إعادة التأهيل (التوصيات رقم ٦٦ و ٧٣ و ٧٤)

٣٠- تولي الحكومة الملكية لكمبوديا اهتماماً كبيراً بأطفال الشوارع واليتامى، بمن فيهم الأطفال والشباب في مراكز تلقي خدمات الإيواء. ويوجد حالياً ٦٣٦ مرفقاً لرعاية الطفل يستفيد منها ١٨٧ ٢٦ طفلاً وشاباً (١٢ ٥٢٦ فتاة)، من بينها ٤٠٦ مراكز لرعاية الطفل تضم ٥٧٩ ١٦ طفلاً (منها ٢٢ مركزاً حكومياً يضم ٣٩٣ ١ طفلاً وشاباً). وهناك ٢٥ ملجأ مؤقتاً يأوي ٦٢٨ ٧١ طفلاً و ٧١ ملجأ دائماً يأوي ٥٩٢ ١ طفلاً؛ وإلى جانب ذلك، يتم إيواء ٣٨٨ ٧ طفلاً في المهاجع والمعابد والأماكن الدينية في حوالي ١٣٧ مكاناً،

٣١- وقد أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والمحاربين القدامى وإعادة تأهيل الشباب، بعد الفحص، عن إغلاق وتحويل ٥٦ مركزاً لرعاية الأطفال بسبب انتهاكها لحقوق الأطفال وعدم امتثالها للحد الأدنى من الرعاية البديلة، وتمت إعادة إدماج ٥٤٩ طفلاً في الأسر والمجتمعات المحلية وتحويل ٨٧ يتيماً من دور الأيتام للحصول على خدمات الرعاية في المجتمعات المحلية.

#### كاف- إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات رقم ٢٨ إلى ٣٨)

٣٢- وافقت الحكومة الملكية لكمبوديا من حيث المبدأ على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من خلال صياغة القانون المتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وحتى الآن، فقد تعاونت اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان مع منظمات المجتمع المدني في إعداد مشروع القانون المتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وبدأ مشروع القانون

بمبادرة من الفريق العامل التابع لمنظمات المجتمع المدني وكان موضوع عدة مناقشات مع اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان. غير أن لم يتم بعد إتمام صيغته النهائية. وستواصل اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن مشروع القانون، ولا سيما مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا لضمان امتثاله لمبادئ باريس.

## لام- التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان (التوصيات رقم ٣٩ إلى ٤١ و ٤٤ إلى ٤٨)

٣٣- إن مملكة كمبوديا عضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٥ وشاركت بنشاط في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك على النحو التالي:

- فمنذ عام ١٩٩٣، أذنت مملكة كمبوديا لمفوضية حقوق الإنسان بإنشاء مكتب قطري لها في كمبوديا؛
- وسمحت بزيارات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحقوق المرأة واللجنة الفرعية لمنع التعذيب؛
- وسمحت أيضاً لمنظمات دولية مختلفة بإنشاء مكتب لها في كمبوديا، مثل الاتحاد الأوروبي، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغيرها؛
- وستقوم الحكومة الملكية لكمبوديا بتمديد مذكرة التفاهم مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا لولايات لاحقة.

## ميم- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (التوصيتان رقم ٢٧ و ٤٢)

٣٤- من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، أنشأت الحكومة الملكية لكمبوديا اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان بوصفها مؤسسة تقدم التثقيف والتدريب في مجال القوانين الدولية لحقوق الإنسان على جميع المستويات، بما في ذلك لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد القوات المسلحة. وعلاوة على ذلك، فقد اضطلعت اللجنة بأدوارها بنشاط على النحو التالي:

- فقد قامت في عام ٢٠١٧ برصد حالة حقوق الإنسان في ٢٢ من أصل ٢٧ سجناً في جميع أنحاء البلد. وبحلول تموز/يوليه ٢٠١٨، رصدت الأفرقة العاملة التابعة للجنة ١٤ سجنياً وبعض المراكز الإصلاحية؛
- وتعاونت اللجنة مع الوزارات والإدارات والسلطات المحلية المعنية وأطراف أخرى في تنظيم حلقات دراسية حول حقوق الإنسان في مقاطعات مختلفة في جميع أنحاء البلد من أجل تعميم ونشر القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان على المشاركين، مثل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والسلطات المحلية، وطلاب الجامعات، والعمال، وعموم المواطنين، والشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك،

قامت الأفرقة العاملة التابعة للجنة بنشر قوانين حقوق الإنسان بين الطلاب في المدارس الثانوية والمراكز التربوية. وفي الفترة ما بين ٢٠١٧ وتموز/يوليه ٢٠١٨، استفاد ٥٠٨٨ طالباً (منهم ٣٠٣٧ فتاة) من التدريب والتوعية<sup>(٥)</sup>؛

• وستوسع الأفرقة العاملة نطاق عملها والمجموعات المستهدفة من أجل نشر حقوق الإنسان والقوانين في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد.

## نون- المساواة بين الجنسين والتمييز والعنف ضد المرأة (التوصيات رقم ٤٩ إلى ٥٦ و ٦٢ إلى ٦٥)

٣٥- لقد بذلت الحكومة الملكية لكمبوديا جهوداً كبيرة للقضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين في كمبوديا من خلال وضع وتنفيذ الأطر القانونية والسياسات وخطط العمل والبرامج الرامية إلى التصدي للتمييز والعنف ضد النساء والفتيات؛ وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء في المجتمع. ويعاقب القانون الجنائي الذي اعتمد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مرتكبي التمييز، سواء كان مباشراً أو غير مباشر (المواد ٢٦٥-٢٧٣).

٣٦- وأصدرت وزارة شؤون المرأة، بالتعاون مع وزارة العمل والتدريب المهني وبالتشاور مع المنظمات غير الحكومية، بياناً بشأن "ظروف العمل وتوفير النظافة الصحية والسلامة في المنشآت والمؤسسات وخدمات الترفيه" ووضعت سياسة نموذجية لمنع التحرش الجنسي في أماكن العمل لفائدة الموظفين والعاملات في قطاعات النسيج والضيافة والترفيه؛ وأعدت وثائق تدريبية للمسؤولين الإداريين وأرباب الأعمال. وقد تم تعميم هذه الوثائق التعليمية على ١٣٠ مصنّعاً للألبسة في مدينة بنوم بنه. وجرى تدريب حوالي ٦٠٠٠٠ عاملة في مصانع الألبسة و ١٣٠٠٠٠ عاملة في قطاع الضيافة بشأن السلامة في مكان العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعميم تلك الوثائق التدريبية على العاملات في خدمات الترفيه من أجل تدريبهن بشأن منع الاعتداء الجنسي والعنف ضد المرأة في مكان العمل.

٣٧- وتعاونت وزارة شؤون المرأة مع الوزارات والمؤسسات المعنية والشركاء الإنمائيين والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص وعملت بشكل وثيق مع موظفي إنفاذ القانون، مثل الشرطة والدرك ومسؤولي الإدارات المعنية، في المشاركة في حملة الرجل الصالح (٢٠١١-٢٠١٥) لتسليط الضوء على النماذج الجيدة والمواقف الإيجابية تجاه العمل غير المدفوع الأجر، وتقدير واحترام جميع النساء، والمساهمة في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. ويستهدف البرنامج الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاماً. وهناك أيضاً حملات أخرى مثل حملة القوس الأبيض التي تدوم ١٦ يوماً وتهدف إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات ويشترك فيها الرجال والفتيات.

٣٨- ولدى وزارة شؤون المرأة أيضاً هياكل عمل يصل مجموعها في العاصمة والمحافظات إلى ٢٥ وكذا في جميع المدن والمقاطعات والمديريات، وهي تعمل باسمها لتعزيز حقوق المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستويات دون الوطنية في إطار خطة نيري راتاناك. وفي الوقت نفسه، أنشأت الحكومة الملكية لكمبوديا الآليات الوطنية ودون الوطنية، بما في ذلك المجلس القومي للمرأة والأفرقة العاملة التقنية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوزارات/المؤسسات. وعلى المستوى دون الوطني، هناك إدارات شؤون المرأة، واللجان الاستشارية لشؤون المرأة والطفل في العاصمة/المحافظات والمدن

والمقاطعات والمديريات، ولجنة شؤون المرأة والطفل في البلديات والفروع في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت الراهن، قامت ٢٩ وزارة ومؤسسة بوضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي الوقت نفسه، تلقت ٢٨ وزارة ومؤسسة ميزانيات وطنية وميزانيات من الشركاء من أجل التنفيذ الميداني لاستراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وارتفع عدد الموظفين العاملات في الخدمة المدنية إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١٧. وهناك ١٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني أعضاء في الفريق العامل التقني المعني بنوع الجنس، الذي يضم الشبكات الرئيسية التالية: (١) لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ (٢) والشبكة المعنية بالمساواة الجنسانية والتنمية في كمبوديا؛ (٣) ولجنة تعزيز دور المرأة في السياسة.

٣٩- ونصت السياسة المتعلقة بالأراضي التي تحمل اسم "الكتاب الأبيض بشأن الأراضي" والصادرة في عام ٢٠١٥ على ضمان المساواة والإنصاف بين الجنسين في عملية تسجيل الأراضي، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، وتتبع تنفيذ السياسات والخطط والمبادرات في مجال الأراضي. ويقوم تعزيز إجراءات تسجيل الأراضي على ضمان حقوق ملكية الممتلكات العقارية التي تعود للزوجين معاً، أو للزوج أو الزوجة منفردين، أو للجماعة بالنسبة لمجتمعات الشعوب الأصلية. واستناداً إلى قاعدة بيانات سندات ملكية الأراضي في عام ٢٠١٧، والتي بلغت ٣١٦ ٥٦٥ سنداً، فإن النساء والأرامل يملكن على التوالي ٢٠,٤٤ في المائة و ٣,٢٩ في المائة من هذه السندات<sup>(٦)</sup>.

## سين - تحسين أوضاع السجون (التوصية رقم ٦٠)

٤٠- يوجد في مملكة كمبوديا ٢٨ سجنًا، وما فتئت الحكومة تولي اهتماماً كبيراً لتحسين أوضاعها، سواء من حيث البنية التحتية أو الظروف المعيشية للمحتجزين. وبحلول تموز/يوليه ٢٠١٨، بلغ عدد المحتجزين ٤٤٤ ٣٠، من بينهم ٦١٦ ٢ من النساء و ١ ٥٥١ من القاصرين. وتمت إعادة بناء ٥ سجون في الفترة ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٦، من بينها سجن أعيد بناؤه برعاية من حكومة أستراليا. وعلاوة على ذلك، يُقترح إصلاح ٧ سجون في محافظات كومبوت، وكومبونج ثوم، وبيلين، ويودور ميانتششي، وبوتياي ميانتششي، وراتانا كيري، وبناء سجن جديد في محافظة كومبونج تشام<sup>(٧)</sup>.

٤١- ويُسمح حالياً لكل سجين بالخروج من الزنزانة وممارسة الرياضة لمدة لا تقل عن ٣٠ دقيقة يومياً، دون احتساب مدة المشاركة في أي أنشطة أخرى. وقد تعاونت وزارة الداخلية مع بعض المنظمات والجمعيات الشريكة النشطة في خدمات الصحة العقلية، مثل منظمة الشايف النفسي الاجتماعي (TPO)، لتقديم استشارات نفسية في مجال التعليم والمهارات الحياتية للمحتجزين، وتعاونت مع منظمة سيبان كمبوديا لإنشاء مكاتب في السجون في جميع أنحاء البلد لتمكين المحتجزين من اقتراض الكتب وقراءتها.

٤٢- وتتيح الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية للمدانيين الذين غيروا سلوكياتهم السيئة الانضمام إلى برنامج الأنشطة الزراعية والحرف اليدوية في السجون وتعلم المهارات المهنية لكسب قوتهم والاندماج في المجتمع بعد الخروج من السجن. وتتم إدارة السجون في كمبوديا وفقاً للمعايير الدولية ومبادئ حقوق الإنسان من خلال تنفيذ "القواعد الدنيا للأمم المتحدة" لضمان إدارة المحتجزين بشكل يراعي إنسانيتهم وسلامتهم وكرامتهم ويعزز فعالية إعادة تأهيلهم في المجتمع

لكي يصبحوا مواطنين صالحين ولا يعودوا إلى الإجرام. وبالإضافة إلى القواعد الدنيا للأمم المتحدة، تعكف الإدارة العامة للسجون على دراسة وفحص إمكانية إدراج "قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين (قواعد بانكوك)"، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١١، في البرنامج الوطني لإعادة الإصلاح تمشياً مع قانون السجون وسياسة الحكومة الملكية لكمبوديا بشأن حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل (الأطفال الذين يرافقون أمهاتهم في السجن).

## عين - مكافحة الاتجار بالأشخاص (التوصيات رقم ٧٥ إلى ٧٨)

٤٣- لقد بذلت الحكومة الملكية لكمبوديا جهوداً كبيرة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، عن طريق عدد من التدابير والوسائل من بينها ما يلي:

- منذ عام ٢٠٠٤، ما فتئت الحكومة الملكية لكمبوديا تتعاون بنشاط مع بلدان منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، بما في ذلك الصين وجمهورية لاوي الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلند وفيت نام، لإعداد خطط استراتيجية وخطط عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص في المنطقة؛
- في عام ٢٠٠٨، اعتمد قانون قمع الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي، الذي يتفق مع البروتوكول الاختياري للأمم المتحدة؛
- إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي يرأسها نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وتقود العمل المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال وضع الخطط الاستراتيجية ذات الصلة؛
- إنشاء وحدات خاصة مسؤولة عن مكافحة الاتجار بالأشخاص في مؤسستي الشرطة الوطنية والشرطة العسكرية.

٤٤- وفي عام ٢٠١٧، قامت الجهات المختصة بقمع القضايا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص على النحو التالي<sup>(٨)</sup>:

الإجراءات المتخذة من لدن المحاكم		الإجراءات المتخذة من لدن موظفي إنفاذ القانون				
العقوبة الحبسية						
نوع الجريمة	عدد الحالات	عدد الجناة	عدد الضحايا	عدد الحالات	عدد المحتجزين	عدد مذكرات التوقيف الصادرة
الاتجار بالأشخاص	٤٨	٧٢	١٢٩	٥٨	١٢٩	٤٥
الاستغلال الجنسي	١١١	١٣١	٢١٦			
المجموع	١٥٩	٢٠٣	٣٤٥	٥٨	١٢٩	٤٥

## فاء- حرية التعبير (التوصيات رقم ١٠١ إلى ١١٦)

٤٥- في مملكة كمبوديا، تحمي القوانين حرية التعبير وينهض بها. فالمادة ٤١ من الدستور تكفل للمواطنين ممارسة حرية التعبير في إطار لا يضر بسمعة الآخرين وعادات المجتمع ولا يخل بالنظام العام والأمن القومي. وينص قانون الصحافة على حرية الكتابة والنشر دون الإضرار بسمعة الآخرين وكرامتهم. وينص القانون الجنائي على أن أي ادعاءات أو اتهامات يتم الإدلاء بها بسوء نية، سواء شفويًا أو من خلال وثائق مكتوبة أو صور من أي نوع يتم عرضها أو نشرها للجمهور، وتلحق الضرر بشرف أو سمعة شخص أو مؤسسة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من هذا القانون.

٤٦- وليس المراد من أحكام القانون الجنائي تقييد حرية التعبير، بل حماية شرف وسمعة الأشخاص والمؤسسات - بما يتفق مع الفقرة ٣ من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على ما يلي: "تستبَع ممارسة الحقوق (حرية التعبير) المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

٤٧- وفي مملكة كمبوديا، يتمتع الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرهم من الأفراد بالمساواة أمام القانون وبمحمية القانون، وهم أيضاً مسؤولون أمام القانون. وحرية التعبير أو حرية التعبير أثناء ممارسة المهنة ليست جريمة، ولكن استخدام حرية التعبير أو حرية التعبير في المهنة كوسيلة لارتكاب أعمال يحظرها القانون يشكل جريمة، مثل استخدام المنتديات العامة للمبالغة وإصدار اتهامات ضد أشخاص آخرين أو استخدام حرية التعبير في المهنة كغطاء لارتكاب جرائم.

٤٨- وفي الماضي، حوكم عدد من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وبعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بسبب ارتكابهم لأفعال إجرامية لأن المحكمة خلصت إلى أنهم استغلوا مهنتهم كمطية لارتكاب جرائم على النحو الوارد في الفقرة ٤٧، وهو ما يتعارض مع القانون الجنائي. ولا ترمي هذه الإجراءات القانونية إلى تخويف الصحفيين أو المدافعين عن حقوق الإنسان أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أو تثبيطهم عن ممارسة مهنتهم؛ بل هي تدابير تهدف إلى المحافظة على الأمن والنظام العام من خلال أعمال القانون، على غرار ما تقوم به البلدان الديمقراطية الأخرى.

٤٩- ويمتتع المواطنون اليوم في مملكة كمبوديا بكامل الحرية في استخدام وسائل الإعلام الرقمية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك. ولضمان المصالح العامة والفردية، أعدت الحكومة الملكية لكمبوديا مشروع قانون بشأن الجرائم الإلكترونية. وقد تعاونت وزارة الداخلية مع ممثلين من وزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحسين مشروع القانون وضمان امتثاله لمتطلبات المادة ١٩، الفقرة ٣، والمادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والغرض من مشروع القانون هو تحديد التدابير الوقائية لمنع وقمع الجرائم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

## صاد- قطاع العمل (التوصيات رقم ١٢٤ إلى ١٢٧)

- ٥٠- لقد أولت الحكومة الملكية لكمبوديا اهتماماً كبيراً لإيجاد فرص العمل وتوفيرها للمواطنين، سواء داخل البلد أو خارجه، عن طريق إصدار سياسة بشأن عمل المهاجرين تركز على حماية حقوق ومصالح المواطنين الذين يعملون في الخارج.
- ٥١- ومن أجل تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للعمال المهاجرين ومصالحهم، فقد وقعت الحكومة الملكية لكمبوديا على مذكرات تفاهم واتفاقات مع بعض البلدان على النحو التالي<sup>(٩)</sup>:
- مذكرة تفاهم مع جمهورية كوريا بشأن إيفاد عمال إلى جمهورية كوريا في إطار نظام تصاريح العمل (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛
  - مذكرة تفاهم مع ماليزيا بشأن استقدام العمال الكمبوديين وتوظيفهم (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛
  - اتفاق مع المملكة العربية السعودية بشأن استقدام العمال المنزليين والعمال العامين (١١ شباط/فبراير ٢٠١٦)؛
  - مذكرة تفاهم مع جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية بشأن التعاون في مجال العمل (١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦)؛
  - مذكرة تفاهم مع جمهورية الفلبين بشأن التعاون في مجال العمل (١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛
  - مذكرة تفاهم مع مملكة تايلند بشأن التعاون في مجال العمل واتفاق بشأن توظيف القوى العاملة (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)؛
  - مذكرة تفاهم مع جمهورية فييت نام الاشتراكية بشأن التعاون في مجال العمل (٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧)؛
  - مذكرة تفاهم مع جمعية تنمية الموارد البشرية الكمبودية في هونغ كونغ بشأن تقديم خدمات الدعم إلى المواطنين الكمبوديين الذين يعملون بصورة قانونية في هونغ كونغ، ولا سيما العاملات المنزليات (٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

## قاف- الحد من الفقر (التوصيات رقم ١٢٨ و ١٣٦ و ١٣٨ إلى ١٤٦)

- ٥٢- حافظت مملكة كمبوديا خلال العقدين الماضيين على معدل نمو اقتصادي ناهز ٧ في المائة سنوياً، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٤٥ دولاراً في عام ٢٠١٣ إلى ١٤٣٥ دولاراً في عام ٢٠١٧، ويُتوقع أن ينتقل إلى ١٥٦٨ دولاراً في عام ٢٠١٨. وانخفض معدل الفقر من ٥٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٤<sup>(١٠)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، ألغت الحكومة الملكية لكمبوديا الضرائب المفروضة على تسجيل العلامات، ومعاملات نقل الملكية بين الأقارب، ووسائل النقل مثل الدراجات النارية والدراجات النارية الثلاثية العجلات التي تقل قدرة محركها عن ١٥٥ سنتمترًا مكعباً، وخفضت أسعار مياه الشرب والكهرباء، وقدمت الدعم للمواطنين الفقراء لربطهم بشبكة مياه الشرب. وفي الوقت نفسه، خفضت الحكومة أيضاً



معظم امتيازات الأراضي الاقتصادية لمنح السكان امتيازات الأراضي الاجتماعية. ولتحسين جودة الخدمات العامة وشفافيتها، فرضت الحكومة رسماً خاصاً وأعفت منه بعض الخدمات حسب أهدافها ومدتها؛ وألغت الضرائب على السلع والمدفوعات الأخرى للأعمال التجارية الصغيرة التي يملكها المواطنون في جميع الأسواق/أماكن الأعمال في جميع أنحاء البلد؛ وسمحت للتجار الذين يمارسون تجارتهم في أكشاك أو متاجر أو دكاكين أو أماكن بيع تملكها الدولة أن يحصلوا على حقوق استغلال تلك الأماكن والانتفاع بها مع إمكانية نقلها إلى أبنائهم أو أقاربهم أو غيرهم.

٥٣- وقد عكفت وزارة التنمية الريفية على تعزيز وتوسيع التعاون الجيد مع الشركاء الإنمائيين والمنظمات غير الحكومية والوكالات الخاصة بغية التنفيذ الفعال لبرامج التنمية الريفية والحد من الفقر. ويقدم عشرة شركاء إنمائيين المعونات في ١٣ مشروعاً؛ ووقعت ٤٤ منظمة غير حكومية اتفاقات للتعاون بشأن مشاريع متنوعة للتنمية الريفية. وتواصل وزارة التنمية الريفية العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث قامت بزيادة مستوى تزويد المناطق الريفية بخدمات مياه الشرب إلى نسبة ٥٢,٤ في المائة - متجاوزة بذلك نسبة ٥٠ في المائة التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية (المسح الاقتصادي والاجتماعي لكمبوديا لعام ٢٠١٥) - وارتفع معدل الأشخاص في المناطق الريفية الذين استفادوا من تحسن خدمات الصرف الصحي إلى ٥٣,٧ في المائة - أي أكثر من نسبة ٣٠ في المائة التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية (المسح الاقتصادي والاجتماعي لكمبوديا لعام ٢٠١٥)<sup>(١١)</sup>.

٥٤- وسعت الحكومة جاهدة إلى تقديم دعم مالي كاف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأرز والقطاعات الفرعية الأخرى لتعزيز وتوسيع أعمالهم التجارية، وسعت بوجه خاص إلى تقديم القروض لمراكز شراء الأرز ومجففي الأرز، وتدخلت في السوق لضبط آليات شراء الأرز، وشاركت أيضاً مشاركة فعالة في منع الانخفاض غير المعقول في أسعار الأرز في كل موسم. وفي الوقت ذاته، استمرت الحكومة في التشجيع على تطوير مختلف القطاعات، مثل الصناعة والزراعة والتجارة والمالية والسياحة والأراضي والتشييد والبنى التحتية وغيرها، حتى تنخرط هذه القطاعات في زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة وحشد الموارد والتمويل لأغراض التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية وضمان استقرار الاقتصاد الجزئي.

٥٥- وبفضل العوامل المذكورة أعلاه، استطاعت كمبوديا تحسين تصنيفها من بلد منخفض الدخل إلى بلد في شريحة الدخل المتوسط السفلى، وهي تسعى بخطى حثيثة إلى الانتقال إلى شريحة الدخل المتوسط العليا في عام ٢٠٣٠. ويُشهد الآن لكمبوديا بأنها بلد يحقق نمواً سريعاً في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة والعقار، مما يساهم بصورة كبيرة في الحد من الفقر لدى السكان.

## راء- إصلاح نظام الأراضي (التوصيات رقم ١٢٩ إلى ١٣٥)

٥٦- في مملكة كمبوديا، لا تنتزع الملكية من أصحابها قسراً ولا يجبر المواطنون على إخلاء أماكن سكنهم أو الأماكن التي يستغلونها قانونياً. وقد استتت كمبوديا في الماضي سياسة تقضي بمنح المواطنين أراضٍ نظير أراضي الدولة التي استقروا بها واحتلوا بصورة غير قانونية، وفي الحالة التي تكون فيها الدولة في حاجة إلى تهيئة تلك الأراضي. ويتم تنفيذ كل استبدال لأماكن إقامة المواطنين وفقاً للإجراءات السارية، حيث أصدرت الحكومة بعض المعايير والتدابير التي

تضمن السلامة لدى إبدال مقار إقامة المواطنين، مثل التعميم رقم ٢ بشأن الاحتلال غير القانوني لأراضي الدولة والتعميم رقم ٣ بشأن الاستقرار المؤقت في أراضي الدولة المحتلة بطريقة غير قانونية وتوفير امتيازات الأراضي الاجتماعية.

٥٧- وأولت الحكومة عناية قصوى لإصلاح نظام الأراضي بغرض نقل ملكيتها كاملة إلى المواطنين وتمكينهم من تطويرها تحقيقاً للأمن الغذائي في البلد وتصدير المنتجات الغذائية. ومن هذا المنطلق، وضعت الحكومة خطة وطنية للتنمية الاستراتيجية (٢٠١٤-٢٠١٨)، وحققت وزارة إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والبناء الأهداف التالية:

- بلغ عدد شهادات تسجيل الأراضي حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٨ ما مجموعه ٧١١ ٧٧٧ ٤ شهادة، أي ما يعادل ٦٨,٢٥ في المائة من مجموع الأراضي التي سلمت للسكان والبالغ عددها ٧ ملايين قطعة أرضية، ومنها ٦٨٤ شهادة سلمت للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية البالغ عددها ٢٤؛
- إعداد مخطط عام لاستخدام الأراضي في بنوم بنه، وخطة لتصميم الأراضي في محافظات باتامبونغ وفرياه سيهانوك، ومخطط عام لاستخدام الأراضي في ست مدن (باتامبونغ، وتبونغموم، وتاخماو، وكومبوت، وكيب، وسيم ريب)، وخطة لاستخدام الأراضي في ٧٨ بلدية/فرعاً<sup>(١٢)</sup>.

٥٨- وتوخياً للشفافية والفعالية في توزيع الأراضي، وضعت الحكومة أربع مستويات لآليات امتيازات الأراضي الاجتماعية: (١) اللجنة الوطنية لامتيازات الأراضي الاجتماعية، (٢) واللجنة المعنية باستخدام وتوزيع الأراضي في المحافظات/العاصمة، (٣) والأفرقة العاملة في المدن/المقاطعات/المديريات، (٤) ومجالس البلديات/الفروع.

٥٩- ومن خلال الآليات الأربع المذكورة أعلاه، تم الانتهاء من منح امتيازات الأراضي الاجتماعية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧ على النحو التالي: (١) توزيع ٦٠٨ ٦ قطعة أرض على أفراد القوات المسلحة السابقين وأسره في إطار امتيازات الأراضي الاجتماعية - أي استفادة ٣٠٤ ٣ أسرة من مساحة إجمالية بلغت ٤٥٤٥,٨٨ هكتاراً في ١١ محافظة مستهدفة؛ (٢) وتوزيع ٦٢٧٢ ٦ قطعة أرض على أسر أفراد الجيش والشرطة في المناطق الحدودية في محافظات برياه فيها وأودار ميانثشي وسفاري رينغ في إطار امتيازات الأراضي الاجتماعية - أي استفادة ١٣٦ ٣ أسرة من مساحة إجمالية بلغت ١٢ ٢٧٥ هكتاراً؛ (٣) وتوزيع ٧٩٤ ١٠ قطعة أرض على عموم الفقراء في إطار أراضي السكن الاجتماعي - أي استفادة ٣٩٧ ٥ أسرة من مساحة إجمالية قدرها ٣٩٠,٧٤ ١٠٥ هكتاراً في خمس محافظات مستهدفة؛ (٤) وبناء ٦٨٠ ١ منزلاً لأفراد القوات المسلحة السابقين وأسره؛ (٥) وبناء ١٩ ٥ منزلاً لأسر الجنود وأفراد الشرطة في المناطق الحدودية في محافظات برياه فيها وستونغ ترينغ وسفاري رينغ، وتوقع بناء ٥٣٧ منزلاً إضافياً في عام ٢٠١٨<sup>(١٣)</sup>.

(ستقدم شروح مفصلة عن آليات استيطان الأراضي في تقرير ٢٠١٩ بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما قد سبق توضيح آليات استيطان الشعوب الأصلية في الأراضي في تقرير عام ٢٠١٧ بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري).

## شين - قطاع الصحة (التوصيات رقم ١٤٧ إلى ١٦٠)

٦٠ - عملاً بالخطة الاستراتيجية الوطنية في مجال الصحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ وسعيًا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطوير قطاع الصحة في كمبوديا، واصلت الحكومة الملكية لكمبوديا رفع الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة في الميزانيات الوطنية، حيث خصصت لهذا القطاع في عام ٢٠١٧ اعتمادات بلغت ٨٥٤,٦ ٢٠١ مليون ريبيل - أي بزيادة قدرها ٨,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦<sup>(١٤)</sup>.

٦١ - وحرصاً على استفادة المواطنين من خدمات صحية مناسبة، بذلت الحكومة جهوداً لتوسيع آليات تقديم الخدمات في جميع أنحاء البلد، إذ انتقل عدد مراكز الرعاية الصحية من ٩٦ مركزاً في عام ٢٠٠٨ إلى ١١٩٠ مركزاً في عام ٢٠١٧؛ وارتفع العدد الإجمالي للمستشفيات (المستشفيات الوطنية ومستشفيات المحافظات ومستشفيات الإحالة) من ٨٤ مستشفى في عام ٢٠٠٨ إلى ١١٧ مستشفى في عام ٢٠١٧؛ وشهد أيضاً عدد المراكز الصحية الفرعية زيادة مضطردة من عام إلى آخر وفقاً لما تمليه الاحتياجات وبفضل ترقية وظائف هذه المراكز إلى مراكز للرعاية الصحية. وارتفع عدد الموظفين المدنيين العاملين في قطاع الصحة العامة من ١٨٠٩٦ في ٢٠٠٨ إلى ٤٥٩٢٥. وسُجلت زيادة ملحوظة في عدد مراكز الرعاية الصحية التي توظف قابلات، حيث انتقل إلى ٧٩ مركزاً صحياً - ولم تكن هذه المراكز تتوفر على قابلات في عام ٢٠٠٨ - وتوجد منذ عام ٢٠٠٩ قابلة واحدة على الأقل في كل مركز صحي. وبلغ العدد الإجمالي لموظفي الرعاية الصحية على مستوى المحافظات ٣٨٩ ١٨ موظفاً، وهو ما يعادل ٧٢,٤٥ في المائة من مجموع عدد موظفي الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد<sup>(١٥)</sup>. وفي عام ٢٠١٦، كانت خدمات رعاية الأمومة الطارئة وخدمات الرعاية الشاملة للرضع تقدم في ١٥٣ مركزاً، موزعة بين ١٢٠ مركزاً لتقديم خدمات رعاية الأمومة الطارئة وخدمات الرعاية الشاملة للرضع و٣٣ مركزاً لتقديم الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلد.

٦٢ - ومن أجل الحد من الفقر وتعزيز الإنصاف في خدمات الرعاية الصحية، انتهجت الحكومة آليات منها: (١) تطبيق سياسة الإعفاء من الأداء في كافة مرافق الصحة العامة في جميع أنحاء البلد لتعزيز استخدامها مع إعطاء الأولوية للخدمات الموجهة للعموم (مثل كشف مرض السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجهما، وتوفير الطب الوقائي والمغذيات الدقيقة)، وتقديم خدمات الرعاية الصحية للفقراء والأشخاص المعوزين والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين العاجزين؛ (٢) وتنفيذ مشاريع فرعية على مستوى المستشفيات الوطنية بتمويل كامل من الميزانية الوطنية، حيث تدفع الدولة عن الأشخاص المعوزين والأشخاص غير القادرين على الدفع مصاريف بقائهم للعلاج في المستشفيات الوطنية في بنوم بنه؛ (٣) وبرامج تمويل العوز التي تقدم خدمات الرعاية الصحية في مرافق الصحة العامة لفائدة المعوزين الذين يحملون بطاقات العوز التي تصدرها وزارة التخطيط بعد تأكيد انتمائهم إلى فئة المعوزين، وأيضاً لفائدة الأشخاص الذين يحملون بطاقة الأولوية والذين صُنّفوا في عداد الفقراء/المعوزين داخل مرافق الصحة. ويغطي صندوق العجز تكاليف خدمات الرعاية الصحية في مرافق الصحة العامة، ومصاريف تنقل النساء الحوامل لإجراء كشوفات أو للولادة، ويغطي وجبات شخص واحد يرافق المريض ويرعاه في المستشفى، وتكاليف إحالة المرضى، وما إلى ذلك؛ (٤) ومشروع رعاية الصحة الإنجابية في إطار التعاون الثنائي بين كمبوديا وألمانيا والرامي إلى تعزيز استفادة الفقراء من خدمات رعاية الصحة

الإيجابية واستفادة الفئات الضعيفة من خدمات الرعاية الصحية. وتشمل خدمات الرعاية الصحية الممولة من مختلف المشاريع تنظيم النسل، والولادة، والإجهاض المأمون، وتتبع نمو الرضيع، وكشف سرطان عنق الرحم، والعمليات جراحية لعلاج إعتام عدسة العين؛ (٥) ومشاريع التأمين الصحي على مستوى المجتمعات المحلية وهي مشاريع تموّل من مساهمات أعضاء المشروع بدعم مالي من الشركاء الإنمائيين وبإشراف مباشر من المنظمات غير الحكومية والجمعيات غير الربحية؛ (٦) ونظام الضمان الاجتماعي، وهو صندوق وطني للضمان الاجتماعي وقع اتفاقات مع ٧٨٣ مرفقاً من مرافق الصحة العامة في عام ٢٠١٧ لتقديم تعويضات عن مخاطر العمل وتعويضات الرعاية الصحية للعاملين/الموظفين في القطاعات الاقتصادية؛ واستحداث صندوق للرعاية الصحية لفائدة الموظفين المدنيين وأفراد القوات المسلحة والمتقاعدين وجميع فئات موظفي المجالس البلدية والقروية.

٦٣- وفي الوقت نفسه، تتبع برامج مكافحة السلل الجاري تنفيذها منهجية تأمين الرعاية الصحية الشاملة، بتقديم خدمات علاج السلل مجاناً للجميع، بما في ذلك الخدمات المقدمة في المستشفيات (المستشفيات المركزية ومراكز الرعاية الصحية والمراكز الصحية الفرعية في ٣٠٠ موقع) وتقديم برامج العلاج القصير الأجل تحت الإشراف المباشر إلى المجتمعات المحلية، وهي خدمات متاحة حالياً في ٨٦١ مركزاً للرعاية الصحية. وتُقدّم خدمات علاج السلل مجاناً للجميع وتشمل جميع أنواع السلل، بما في ذلك المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسكري، والسل المقاوم للعقاقير. وعلاوة على ذلك، تُقدّم أيضاً خدمات علاج السلل بالجنان للوفدين، بمن فيهم المهاجرون والأجانب في كمبوديا. وقُدِّمت خدمات العلاج أيضاً في ١٧ سجناً في عام ٢٠١٧.

٦٤- ولضمان حصول المواطنين على خدمات الرعاية الصحية الكاملة بمستوى عالٍ من الجودة والأمان والفعالية في جميع مرافق الصحة العامة والخاصة، أصدرت وزارة الصحة خطة استراتيجية للصحة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ تبين بوضوح أغراض تطوير الصحة تماشياً مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، وذلك من خلال إجراءات منها: (١) توسيع نطاق التغطية الصحية والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية ذات جودة وأمان وفعالية، وتقديم المعلومات للأفراد، ولا سيما المواطنين في المناطق الجغرافية التي يصعب إيصال الخدمات إليها؛ (٢) وتعزيز أنظمة الإحالة لمساعدة المرضى أو الضحايا على تلقي خدمات الرعاية الصحية أو الرعاية الصحية الشاملة وفقاً للاحتياجات العملية؛ (٣) وتقديم خدمات ذات جودة في مجال الرعاية الصحية وفقاً للبروتوكولات الوطنية، والأدلة العملية للعلاج السريري، ومعايير الجودة؛ (٤) والتشجيع على تغيير سلوك مقدمي الخدمات في تواصلهم مع المرضى والزبناء، وتغيير سلوك الأفراد في التعامل مع الرعاية الصحية؛ (٥) وتعزيز تنفيذ النهج المتعلقة بتقديم خدمات ذات جودة وفعالية واستدامة، وزيادة المساءلة على النتائج.

## ٢- قطاع التعليم (التوصيات رقم ١٦٢ إلى ١٦٨)

٦٥- لتحقيق هدف التعليم الابتدائي للجميع وفقاً لخطة التعليم الاستراتيجية، أولت الحكومة عناية قصوى لتعزيز المدارس العامة والخاصة في جميع المستويات، وعملت بوجه خاص على تشجيع وتعزيز تنفيذ المبادئ الواردة في المادة ٦٨ من دستور مملكة كمبوديا التي تقضي بأن "تكفل الدولة لجميع المواطنين تعليماً ابتدائياً وثانويّاً بالجنان في المدارس العامة. ويتلقى المواطنون التعليم لمدة تسع سنوات على الأقل".

٦٦- وبناءً على ما تقدم، حققت مملكة كمبوديا تقدماً ملحوظاً في قطاع التعليم كما هو مبين أدناه<sup>(١٦)</sup>:

(أ) تعليم الأطفال الصغار

التقطاعات	عدد الطلاب			
	في سن ٥	في سن ٤	في سن ٣	أقل من ٣
	عدد المدارس سنوات			
المجموع	في سن ٥	في سن ٤	في سن ٣	أقل من ٣
العام	١٣١ ٤١٤	٥٨ ٠٩٦	١٤ ٠٥٧	-
	(٤٨,٦ في المائة)	(٢١,٢ في المائة)	(٥ في المائة)	٤ ١٧٦
الخاص	١٧ ٣٠٠	١٣ ٧٢٨	٧ ١٨٧	-
	(٥,٤ في المائة)	(٤,٤ في المائة)	(٢,٢ في المائة)	٤٥٦
المجتمع المحلي	٢٢ ٧٧٧	٢٥ ٧٥٨	١٦ ٨٨٧	-
	(٧,٦ في المائة)	(٨,٤ في المائة)	(٥,٤ في المائة)	٢ ٩٥٥
بالمزول	٢٠ ٤٦٧	١٧ ٩٥٩	٢٩ ١٤٠	٤٣ ٨٠٨
(قرية)	(٦,٨ في المائة)	(٥,٩ في المائة)	(٩,٢ في المائة)	(٤,١ في المائة)
المجموع	١١١ ٣٧٤	١١٥ ٥٤١	٦٧ ٢٧١	٤٣ ٨٠٨
	(٤,١ في المائة)	(٤,١ في المائة)	(٤,١ في المائة)	١٠ ٤٢٣

(ب) التعليم الابتدائي

التقطاعات	العدد الإجمالي للطلاب			
	المجموع	الفتيات	الفتيان	عدد المدارس
	المعدل الدقيق للملتحقين للمسجلين الجدد بالمدارس			
المجموع	المعدل الدقيق	المعدل الدقيق	المعدل الدقيق	المعدل الدقيق
العام	٩٧٥ ٥٦٣	٢ ٠٢٨ ٦٩٤	١ ٠٥٣ ١٣١	٧ ١٨٩
	(٩٠,٣ في المائة)	(٤٨,١ في المائة)	(٤٩,٣ في المائة)	٤٣٢
الخاص	١١١ ٧٩٨	١١١ ٧٩٨	٥٦ ٧٠٤	٤٣٢
	(٤,٩ في المائة)	(٤,٩ في المائة)	(٤,٩ في المائة)	٧ ٦٢١
المجموع	١١١ ٧٩٨	١١١ ٧٩٨	١ ٠٥٣ ١٣١	٧ ٦٢١

(ج) التعليم الثانوي

التقطاعات	عدد الطلاب			
	المجموع	الفتيات	الفتيان	عدد المدارس
	المدارس الثانوية			
المجموع	المجموع	الفتيات	الفتيان	المجموع
العام	٣٠٣ ٨٩٣	٣١٤ ٧١٣	٦٠٥ ١٧٣	١ ٧٥٣
الخاص	١٨ ١٠٧	١٢ ٤٩٢	٢٥ ٩٢٨	١٨٨
المجموع	٣٢٢ ٠٠٠	٣٢٧ ٢٠٥	٦٣١ ١٠١	١ ٩٤١

## (د) التعليم العالي

العدد الإجمالي للطلاب		القطاعات	
منح دراسية	الإناث	المجموع	عدد الجامعات
الإناث	المجموع	١٠٠ ٣٣٦	٤٨
١٢ ٩٦٧	٢٦ ٢٩٢	(٤٨,٣٧ في المائة)	٧٣

## (هـ) التعليم غير النظامي

العدد الإجمالي للطلاب		عدد الطلاب المسجلين		القطاعات	
الذين أتموا دراستهم	الإناث	المجموع	الفصول/الأماكن	محو الأمية المهنية	مراكز تعلم تابعة للمجتمع المحلي
الإناث	المجموع	الإناث	المجموع	١٠٣٣	٥٨٦
١٢ ٠٤٧	١٧ ٦٧٨	١٤ ١٠٧	٢١ ٠٦٦	٢٨٩	١٢٤
٥ ٣٦٥	٨ ٠٠٢	٦ ٠٧٥	٩ ٠١٦	٢٨٩	١٢٤
١ ٣٥٣	٢ ٥١٦	٢ ٦٦٧	٥ ٢٧٥	٢٨٩	١٢٤
١٢٤	٤٣١	١١٤	٥١٧	٢٨٩	١٢٤
١ ٧٠٥	٤ ٧٣٩	٢ ٤٧٠	٧ ٣٣٧	٢٨٩	١٢٤

## ثالثاً - التحديات

٦٧- يشكل تطوير الموارد البشرية المؤهلة والقادرة والمنتجة من أجل تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كمبوديا عاملاً مهماً في دعم النمو الاقتصادي للبلد وتعزيز تنافسية كمبوديا في الحاضر والمستقبل. ورغم أن كمبوديا نجحت في تعميم التعليم الابتدائي، فإنها لا تزال تواجه بعض التحديات. ولا تزال بعض النواقص تشوب أداء التعليم؛ ويستمر تسجيل حالات الانقطاع في الدراسة قبل إكمال المرحلة الثانوية، وهو ما يطرح صعوبات وقيوداً من حيث بناء المهارات والنهوض بالتعليم الثانوي؛ ولا تستفيد الصناعات القائمة بشكل كاف من التكنولوجيات والابتكار.

٦٨- ولا يزال قطاع الزراعة يواجه بعض التحديات من حيث تنوع الإنتاج وزيادة الإنتاجية. فوتيرة النمو الزراعي وحصته في الاقتصاد الوطني لم تستجب بشكل كامل لاحتياجات الحد من الفقر، والتخفيف من مصاريف العيش اليومية، وخلق مناصب العمل. فضلاً عن ذلك، لا يزال قطاع الزراعة غير قادر على المساهمة في سد الفوارق في الأجور بين المواطنين والفوارق بين المناطق الحضرية والريفية.

٦٩- ولا تستجيب الخدمات العامة المقدمة في قطاعي الإدارة والقضاء بشكل كافٍ لاحتياجات المواطنين؛ وتظل الجهود المبذولة في بناء المؤسسات والأطر القانونية عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين؛ ويسود نقص في الوعي بالقوانين لدى الجمهور مما يحد من فعالية تنفيذها. وتظل الترتيبات التنظيمية والهيكلية على صعيد الأقاليم ونقل المهام والموارد إليها غير مستجيب لمتطلبات النهوض بالديمقراطية على المستوى دون الوطني.

٧٠- وعموماً، لا تزال السلطات المختصة، مثل القضاة وأعضاء النيابة العامة، تتقيد بالقوانين الوطنية، سواء في الإجراءات أو في الأحكام دون مراعاة القوانين الدولية في مجال حقوق الإنسان. وبالرغم من أن مملكة كمبوديا وضعت حتى الآن زهاء ٥٠٠ قانون معظمها يتسق مع مفاهيم حقوق الإنسان وفقاً للدستور الكمبودي، فإن تنفيذ الجهات المعنية للعهد والاتفاقات الدولية في مجال حقوق الإنسان، التي أصبحت كمبوديا طرفاً فيها لا تزال تشوبه بعض مواطن القصور، مما يتطلب مواصلة تحسينه. وفي الوقت نفسه، لا تتضمن بعض القوانين أحكاماً واضحة وشاملة، مما يقتضي مراجعتها وإدخال مزيد من التعديلات عليها أو سنّ قوانين جديدة للاستجابة للاحتياجات الحقيقية للمجتمع.

٧١- ومنذ عام ١٩٩٣، سخرت الحكومة الملكية لكمبوديا إمكانيات واسعة مكّنت المنظمات الوطنية والدولية، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا، من التوعية بجميع جوانب حقوق الإنسان في جميع مستويات السلطات، بما في ذلك في أوساط المواطنين، وتقديم التدريب في هذا الشأن. غير أن مستوى فهم المواطنين وسائر الجهات الفاعلة لحقوق الإنسان لا يزال محدوداً. فالآراء بشأن حقوق الإنسان والواجبات والمسؤوليات والقوانين تتباين بين المطالبين بالحقوق والمنتفعين بها والمدافعين عنها. فمثلاً، هناك اختلاف في الرؤى بشأن حرية التعبير بين من يطالبون بها ومن يستخدمونها ومن يراقبونها، من حيث تصورهم لنطاق القوانين المحلية والقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

٧٢- ولا ترقى جودة خدمات الرعاية الصحية إلى المستوى المرغوب بالرغم من أوجه التقدم والمنجزات الملحوظة في خدمات الرعاية الصحية العامة. وإزاء التغيرات التي طرأت على سبل كسب العيش وظروف العيش، يتعين مراجعة السياسات في مجال الصحة مراجعة شاملة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية وإيصالها وجودتها وتمويلها وتغطيتها حتى تستجيب على نحو أفضل لاحتياجات الأفراد.

## رابعاً- استراتيجيات الحكومة

٧٣- لا تزال الحكومة الملكية لكمبوديا ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان، بما يتسق مع إرادة كمبوديا التي انضمت إلى ثمانية من صكوك حقوق الإنسان الدولية الأساسية التسعة وصدقت عليها ويتوافق مع أحكام المادة ٣١ من الدستور الكمبودي. وقد تجسد هذا الالتزام أيضاً في إصدار بعض الندابير من خلال التنصيب على بعض المبادئ الأساسية في المرحلة الرابعة من الاستراتيجية الرباعية الأبعاد للحكومة الملكية لكمبوديا المنبثقة عن الولاية التشريعية السادسة للجمعية الوطنية.

٧٤- وتواصل الحكومة إصلاح النظامين القانوني والقضائي من خلال وضع إطار قانوني مستدام لزيادة كسب ثقة الجمهور يشمل بناء القدرات واستقلال القضاء وحياده، وهي أمور لا غنى عنها لتعزيز سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام حقوق الأفراد وضمان العدالة لكافة السكان. وتواصل وضع قوانين جديدة حسب حاجيات الحوكمة الوطنية، بما يكفل حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

٧٥- وتعزز الحكومة فعالية تنفيذ القوانين القائمة من خلال زيادة برامج التوعية والتدريب في أوساط موظفي إنفاذ القانون والتعريف بالقوانين الدولية لحقوق الإنسان وبناء القدرات بشأنها من خلال صون السلم والاستقرار السياسي والأمن والنظام الاجتماعي؛ وتحسين ظروف عيش الأفراد ورفاههم، وتنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية.

٧٦- ولا تزال الحكومة تتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومفوضية حقوق الإنسان في كمبوديا لتسريع عملية صياغة القانون المتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على أساس مبادئ باريس.

٧٧- وتلتزم الحكومة بتنفيذ سياسات العنصرية والهجرة من أجل الحفاظ على سيادة البلد ومصالحه الوطنية وسمعته وكرامته والوثام في المجتمع، استناداً إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، واحترام القوانين والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وضمان المساواة أمام القانون في الحقوق والحريات والواجبات للأفراد الذين يعيشون في مملكة كمبوديا.

٧٨- وتواصل الحكومة اتخاذ إجراءات بشأن مكافحة الفساد من خلال التنقيف، والوقاية، وتعزيز المساءلة، وتعزيز بناء القدرات المؤسسية بدعم ومشاركة من الجمهور، وإشراك القطاع الخاص، وتعزيز إنفاذ القانون.

٧٩- وتواصل الحكومة تحقيق العدالة للكمبوديين من خلال تقديم الدعم وحشد التمويل للدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية من أجل محاكمة كبار قادة نظام كمبوتشيا الديمقراطية على الجرائم التي ارتكبوها في الفترة من ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٥ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.

٨٠- وتستمر الحكومة في إصلاح النظام الانتخابي من خلال تعزيز قدرات المسؤولين وعملهم الفني، وتحديث نظم المعلومات والبيانات لجعل الانتخابات أكثر ملاءمة وشفافية ونزاهة وإنصافاً من أجل كسب ثقة المواطنين الكمبوديين والمجتمع الدولي.

٨١- وتواصل الحكومة العمل بنشاط لإجراء إصلاح عميق لنظام إدارة الأراضي من خلال التركيز على إدارة الأراضي وتنظيمها واستخدامها وتوزيعها، من أجل بلوغ الهدف الوطني المتمثل في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وحماية البيئة والموارد الطبيعية وضمان الدفاع الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لمبدأ السوق الحرة. وتواصل الحكومة حل المنازعات المتعلقة بالأراضي على نحو أكثر فعالية ونزاهة استناداً إلى القوانين والأنظمة القائمة باستخدام الآليات القضائية وغير القضائية. وبالنسبة للهدف الطويل المدى، ستقوم الحكومة بتسريع عملية تخصيص امتيازات الأراضي الاجتماعية للأشخاص الذين لا يملكون أراضٍ باستخدام مخزون الأراضي التي تم نزعها من الشركات غير النشطة وأراضي الدولة التي بقيت بموجب التوجيه رقم ٠١ والأراضي التي بقيت بعد إزالة الألغام. وتستمر الحكومة في تأجيل برنامج امتيازات الأراضي الاقتصادية أو الاستئجار الدائم للأراضي بهدف تعزيز إدارة هذه الأراضي وفقاً للقوانين واللوائح والعقود.



٨٢- وتواصل تعزيز مبدأ "التعليم للجميع" عن طريق زيادة فرص الحصول على تعليم منصف لجميع الأطفال والشباب الكمبوديين في كل من نظم التعليم النظامي وغير النظامي. وتستمر الحكومة في النهوض بالتعليم الثانوي والتعليم العالي من خلال تنفيذ هذا المبدأ إلى جانب التربية على الوعي الوطني، وتدريس التاريخ، والتربية على ثقافة السلام، واحترام الحقوق والكرامة الإنسانية، واحترام مبدأ الحرية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، ونبذ العنف وتعاطي المخدرات وجميع أشكال التمييز. وتواصل الحكومة الارتقاء بجودة وكفاءة خدمات التعليم في جميع المدارس العامة والخاصة للتعليم العام والتدريب المهني وتنمية المهارات لضمان جودة تتوافق مع المعايير الدولية وتستجيب للاحتياجات الإنمائية للبلد. وتستمر في تطوير المؤسسات وبناء قدرات مسؤولي التعليم من خلال إصدار القوانين وغيرها من الوثائق ذات الصلة بقطاع التعليم، وتعزيز هيكل العمل، وتوفير التدريب على المهارات لمسؤولي التعليم من أجل الحفاظ على الإدارة الرشيدة على جميع المستويات.

٨٣- وتواصل الحكومة تنفيذ السياسات الاجتماعية وتحسين سبل عيش السكان عن طريق تحسين نوعية الحياة. وتستمر في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وإيجاد فرص العمل والدخل للسكان. وتواصل الحكومة زيادة أجور الموظفين المدنيين وأفراد القوات المسلحة لتحسين الأحوال المعيشية لكي تتماشى مع النمو الاقتصادي ومستوى الميزانية الوطنية. وتزيد أيضاً في الحد الأدنى لأجور العمال وتعزز نظام الضمان الاجتماعي، مما يدعم الفئات الضعيفة. وتعزز الحكومة المساواة بين الجنسين عن طريق النهوض بدور المرأة ووضعها في المجتمع، وتعمل على حماية حقوق الطفل والنهوض بها. وتحمي حقوق المعاقين، وتوفر الرعاية الاجتماعية للمتقاعدين. وتعزز الحكومة أدوار المحاربين القدامى والموظفين المدنيين المتقاعدين الجيدين، وتقوم بإكساب الشباب المعرفة والمهارة وتوفير لهم الصحة البدنية والمعنوية لكي يصبحوا قادة البلد في المستقبل.

٨٤- وتواصل الحكومة تعزيز رفاه السكان من خلال اعتماد سياسات محددة لدعم تطوير القطاع الصحي. وتكفل توفير الخدمات الصحية على نحو يتميز بالجودة والفعالية والإنصاف والاستدامة، عن طريق إعطاء الأولوية للمناطق الريفية والنائية والفئات المهمشة والضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون، من أجل تحسين الحالة الصحية للسكان ورفاههم. ويستفيد الفقراء من خدمات الرعاية الصحية العامة.

٨٥- وتواصل الحكومة تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين من خلال تعميم المنظور الجنساني في جميع القطاعات والبرامج. وتستمر في زيادة كفاءة الخدمات الاجتماعية والعدالة لفائدة ضحايا العنف الجنساني، وتوفير الفرص للطالبات لتمكينهن من مواصلة التعليم حتى الدراسات الجامعية والدراسات العليا إلى جانب توفير التغذية والخدمات الصحية الجيدة والفعالة. وتواصل تحقيق التوازن وتعزيز قدرة المرأة في الوظائف العامة والخاصة حتى يتسنى للمرأة المساهمة في تعزيز الحكومة الرشيدة على جميع المستويات. وستتخذ الحكومة التدابير اللازمة، ولا سيما سياسة الأمن في القرى والبلديات، وتنفذ خطة العمل الوطنية الثانية لمكافحة العنف ضد المرأة من أجل الحد من آثاره السلبية وتحسين ثقافة نبذ العنف، وذلك في إطار التربية على الأخلاق الاجتماعية وقيم المرأة في أسر الخمير وغرس قيم كرامة المجتمعات المحلية وسعادة الأسر ووثام المجتمع.

*Notes*

- <sup>1</sup> Population Projection of Cambodian 2013-2023 of the Ministry of Planning.
  - <sup>2</sup> Report of Achievements 2017 and Future Direction 2018 of the Ministry of Interior.
  - <sup>3</sup> National Strategic Development Plan 2014-2018.
  - <sup>4</sup> Report of the Ministry of Economy and Finance.
  - <sup>5</sup> Annual Report 2017/18 of the Cambodian Human Rights Committee.
  - <sup>6</sup> The Ministry of Land Management, Urbanization and Construction's 1st quarter report of 2018.
  - <sup>7</sup> The Ministry of Land Management, Urban Planning and Construction's 1<sup>st</sup> quarter report of 2018.
  - <sup>8</sup> The 2017 Report on Combating Against Trafficking in Persons of the National Committee for Counter Trafficking in Persons.
  - <sup>9</sup> The 2017 Annual Report and Directions for Work in 2018 of the Ministry Labor and Vocational Training.
  - <sup>10</sup> The 2017 Report of the Ministry of Economy and Finance.
  - <sup>11</sup> The 2015 Cambodia Economic-Social Survey of the Ministry of Planning.
  - <sup>12</sup> The Ministry of Land Management, Urban Planning and Construction's 1<sup>st</sup> quarter report of 2018.
  - <sup>13</sup> The Ministry of Land Management, Urban Planning and Construction's 1<sup>st</sup> quarter report of 2018.
  - <sup>14</sup> The 2017 Report of Health Achievement and Directions for Work in 2018.
  - <sup>15</sup> The 2017 Report of Health Achievement and Directions for Work in 2018.
  - <sup>16</sup> The Education Congress 2016-2017 and Directions for 2017-2018.
-